

بعد 6 سنوات من تقرير نيويورك تايمز عن نجل السيسي "رشا قنديل" تسلط الضوء على محمود "المحظور"



الجمعة 14 مارس 2025 11:30 م

كشف تقرير لصحيفة نيويورك تايمز في 2019 عن دور محمود السيسي في الإطاحة برئيس جهاز المخابرات الأسبق اللواء خالد فوزي، بعد أن قدم لوالده تقريراً زعم فيه وجود خطة محكمة يعمل عليها فوزي للانقلاب عليه، والوصول إلى حكم مصر. ونقلت الصحيفة عن مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأميركية إن نجل السيسي زار واشنطن مرة واحدة على الأقل إبان إدارة باراك أوباما، برفقة مدير المخابرات العامة وقتها خالد فوزي، للتباحث مع الإدارة في الشأن المصري والعلاقات بين البلدين، ثم عاد بعدها وقرر إزاحة اللواء فوزي عن رئاسة المخابرات العامة والسيطرة على الجهاز، وإدارة الملف الفلسطيني وسد النهضة بناء على نصائح جهات نافذة في واشنطن تحدثت معه أثناء الزيارة.

وتذكر الصحيفة أن نجل السيسي قفز بعدها من رتبة رائد إلى رتبة عميد، لتتم ترقيته إلى منصب رئيس المكتب الفني لرئيس جهاز المخابرات، ثم إلى وكيل الجهاز، ليصبح -بحسب اعتقاد الكثيرين- الرجل الثاني بعد اللواء عباس كامل الذي عينه السيسي واجهة للجهاز فقط، بينما يدير نجله محمود الجهاز فعلياً ويتحكم في جميع المؤسسات المصرية في الداخل والخارج.

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0sZpM3NsNCuEiz9Sw8yoRS3pov5V7SiXFRSmhFhdatfXLqAtgaWsonSfdUgRp6eMxl&id=61559057671157

ومن جديد كتبت مذيعة (BBC) رشا قنديل (زوجة المرشح "الرئاسي" المحتمل أمام السيسي والمحبوس حالياً أحمد طنطاوي) مقالاً بعنوان "مَحْظُورُ الذِّكْرِ" محمود السيسي".

بدأت مقالها باستعراض "السيرة الحرام"، وأوضحت أنهم 3 أفراد يطلب من الفرد في مصر تغيير "السيرة" عندهم وهم من مسؤولي المخابرات، عباس كامل والعقيد أحمد شعبان، والعميد محمود السيسي وكييل الجهاز.

وقالت: "كي أमित اللثام عن محمود السيسي وأكبر القشرة السميكة المفتعلة، حاولت ببحث دقيق أن أفتش عن دوره -بل قولوا- أدواره في الجمهورية الجديدة، كان لابد أن أدرس المتاح عن شخصين اثنين دارا في فلك عبد الفتاح السيسي ونجله الأكبر! أخذ الشخصين كان لمحمود السيسي منافساً والآخر مُنْقِذاً".

الذكر المحظور

وبعد استعراض ملفات عباس كامل وأحمد شعبان ومحمود السيسي توجهت إلى ما أسمته (الهمس المحظور) وأنه يحاول وضع نفسه في صورة مربعة.

وأشارت إلى أن "الجهد المبذول في إخفاء سيرة محمود السيسي إلا من بعض المواقع ومنصات التواصل المغرضة - وهنا أنا أقصد الكلمة بالمعنى الحرفي - أعني غير المنصفة أو غير الموضوعية فلا يمكن الاعتداد بها كمصدر- وجدت قرائن واستدلالات تبدو بعيدة وغير مترابطة للغاية! ركبت القطع الناقصة بصعوبة بالغة! وأزعجتني المبالغة في الإخفاء لموظف في جهة أتفهم خصوصيتها! لكنه موظف في الدولة نهاية المطاف".

أول الخيط المعلوماتي بدأت من التناول عبر المواقع ومنها "ويكيبيديا" ثم متابعات لـ"روسيا اليوم" أوردت فيها حجمه وصفحة محظورة من المصري اليوم في 2020.. وأضافت أن "ما يهمنا فيها فقط أن رئيس المخابرات العامة وهيئة الرقابة الإدارية السابق هو نسيب أو حمو السيد محمود السيسي".

وعن هذا التدقيق في إظهار هويته من الصحف المحلية أشارا إلى أن "صحيفة القاهرة 24" وضعت غلاف من السوليفان على كل كلمة ليمرر المقال وكأنه مقال محمل بالأسئلة والشائعات والنقد وهي تدافع باستماتة عن السيد محمود السيسي، ليضع موقع "القاهرة" النقاط على الحروف "وانتهينا"! الواقع أنها كانت أسوأ دعاية لمنط شخصية رجل مثل محمود السيسي! خطة سيئة جداً وضعته تحت دائرة ضوء مريع وعززت كل الموضوعات التي لا يريدنا أن نثار وأطرت لكل منها رواية مفتعلة ولا أسوأ من ذلك!"، وفق ما قالت.

محمود وإبراهيم العرجاني

وعما تناولته روسيا اليوم أن محمود السيسي في الفترة بين عامي 2019 و2020 حين رُقِّي من رتبة مقدم لعميد وشغل منصب وكيل

جهاز المخابرات المصرية؛ (تخرج من الدفعة 97 حربية في عام 2003) و خدم في سلاح المقذوفات في سيناء – أسمي خدمته هذه (سيناء1) في عهد مبارك وكون علاقات جيدة بشيوخ القبائل

وأن موقع "روسيا اليوم" تناول اشتباك لمحمود السيسي مع ملف المخابرات الخارجية ، ثم نقل مجدداً بداية عام الإخوان المسلمين 2012 من ملف النشاط الخارجي إلى ملف المخابرات العامة؛ تحديداً مقاومة الإرهاب في سيناء (سيناء 2) وقتما كان عبد الفتاح السيسي مديراً للاستخبارات الحربية، فمن المحتمل جداً أن يكون السيسي الابن أو الأب أو كلاهما بين الضباط الثلاثة الذين حضروا اجتماع أبو سالم – البريكي – العرجاني، خصوصاً أن المخابرات الحربية حينئذ كانت على وفاق مع المخابرات العامة برئاسة اللواء مراد موافي ككتلة من ضمن ما عصي على محمد مرسي وجماعته أقول لربما وهو شك قد يرقى قرينة قد أدل عليها مستقبلاً

وعن التحقق من هوية ضباط 3 حضروا اجتماعاً بين الضابط الإسرائيلي "أبو سالم" وإبراهيم عويضة البريكي وأحد أفراد عائلة إبراهيم العرجاني وقد يكون هو نفسه

وأضافت أن الضباط الثلاثة الحضور من المخابرات العسكرية في سبتمبر 20123 تضاربت هوياتهم ولم يستقر في ضميري الاعتماد على ما وجدته من مصادر مستقلة بسبب هذا التضارب مازلت غير قادرة على الجزم لكني سأعمل بفرضية أن رجلاً من الثلاثة كان محمود السيسي ولنرى إلى أين تأخذني هذه الفرضية بالاستدلال

في 18 يناير 2018 اهتمت نيويورك تايمز بحركة تغييرات في بطانة عبد الفتاح السيسي اللصيقة كتب الصحفي ديكلان وولش: "قبل ثلاثة أسابيع من اليوم كان لعبد الفتاح السيسي ثلاثة مستشارين قرييين منه جداً: رئيس الأركان، رئيس المخابرات ومدير مكتبه بقي منهم اليوم الخميس 18 يناير رجل واحد فقط اليوم أطاح السيسي برئيس المخابرات العميد خالد فوزي ورئيس الأركان".

وتستكمل رشا قنديل مقالها: لم تُذكر أسباب؛ لكنه وضع عباس كامل محل خالد فوزي وهذا ليس مستغرباً لثقتة فيه لسنوات في مناصب السيسي المختلفة وترقياته المتتالية ساعة كان عبد الفتاح السيسي مقدماً على خطوة مهمة؛ أن يشرعن وجوده بعد فترة ما بعد 30 يونيو سبق إعلانه الرسمي للترشح زيارة مهمة لنائب الرئيس الأمريكي مايك بنس للمنطقة عدة مرشحين منافسين للسيسي آنذاك اشتكوا من التضييق والضغط عليهم للانسحاب وملاحقتهم قانونياً وتهديدهم بقضايا فساد وتزوير إن لم ينسحبوا

الأهم أن ذكرًا واحدا فقط في مقال نيويورك تايمز آنذاك جاء لمحمود السيسي؛ كونه طرفاً مستقبلياً فاعلاً إذ عمل تحت جناح المخابرات خصوصاً بعدما "نسب إلى عناصر نظامية" فيما عرف بـ "مجزرة رفح" وهو ما أشرت له في مقال سابق بعنوان: اصطلاحاً فيديو "التصفية" أو ما يسمى "تسريب سيناء" في مقالات سابقة، كما سبب عددٌ من التسريبات لمحدثات "منسوبة" لأهم المقربين من عبد الفتاح السيسي في ذلك الوقت حرباً له إن ثبت المنسوب، فكان محمود السيسي أقرب الأولياء بحكم بنوته لأبيه

وعن سؤال هل يحاول السيسي كأسبقه حسني مبارك إعداد ابنه الأكبر لتوريثه الحكم؟

قالت: في التقرير الإفريقي وهو من أهم المنشورات الدورية ذات المصادقية التي أطلع عليها باستمرار، تقرير مهم جداً صدر في 16 ديسمبر من عام 2020 طرح سؤال مباشر ليس في نعومة تقارير الأوروبيين ولا فجاجة الأمريكان العنوان: هل يحاول السيسي (...)

المصري كسابقه حسني مبارك إعداد ابنه الأكبر لتوريثه الحكم؟ التقرير ممتاز وأسلوب تحريره مباشر جداً في بدايته ويرد على عدد من أسئلة مقالي لكن التقرير الإفريقي بدأ بالتعجب من حجم الخوف لمجرد سؤال محرريه أي طرف أو مصادري مصر لتقاريرهم البحثية عن محمود السيسي، حتى مع وعدهم أن أسماءهم ستجهل في التقرير مجرد ذكر الاسم كان كفيلاً بصفق الباب في وجوههم حتى هذا التطمين مع هذا الاسم بالذات لم يكن كافياً!

التقرير الإفريقي يرى أن اعتماد عبد الفتاح السيسي على ابنٍ من دمه (حرفياً) لتأمينه وتأكيد سطوته استشهدت بمصادر أخرى من خارج مصر حاولت إماطة اللثام كما أفعل عن محمود السيسي

محمود في انتخابات 2014

أشارت إلى تنقل محمود السيسي بسرعة بقفزات نوعية، بداية من تأمين التحرير في ذروة 25 يناير 2011 بحسب القليل مما نشر بشأنه، بشخصية غير حقيقته رآه المصريون مرة واحدة في حفل تنصيب والده بعد التفويض الثاني وإعلانه رئيساً (للانقلاب) . بعدها بدأت رحلة صعود محمود السيسي من رتبة رائد إلى عميد (ثلاث رتب خلال أربع سنوات)، ثم وكيل لجهاز المخابرات العامة، فبدأ التنافس في 2014 الخفاء بينه وعباس كامل الساعد الأيمن لعبد الفتاح السيسي ولفترة طويلة

في 2014 أيضاً كان لمحمود السيسي دورٌ واضحٌ ومهمٌ في الحياة السياسية ضمن 14 ضابطاً وسياسيين جدد لصياغة قائمة "في حب مصر" التي خاضت حروباً مبدئية بين عامي 2015 و 2020 مع تكتل 25-30 في البرلمان على ملف قضايا تيران وصنافير والسد الإثيوبي والحبس الاحتياطي والموازنة العامة والاستدانة من الخارج والتعديلات الدستورية وسأعود إليها منفردة وعشرات المعارك التي انتهى كثير منها لصالح الأغلبية التي هُندست بإحكام على يد قائمة "في حب مصر" تحت جناح المخابرات العامة

ما يعرفه قليلون ربما حتى من النواب من غير الصف المعارض أن تكتلات أخرى كانت مسبوكة من موازين قوى السلطة في البرلمان؛ إذ كان "مستقبل وطن" يؤمنه ويحميه في المجلس جهازاً الأمن الوطني بتحالفاته، بينما تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين كانت أيضاً للمخابرات العامة لكنها بوابةً لتربية عناصر يُدفع بأوجعٍ متحمسة أقل سنا بهدف تربية كوادر مستقبلية مجموعة حماة الوطن كانت تستغل بالمخابرات الحربية وسعت بنواياها للسيطرة من حيث العدد وحتى الإدارة، ويمكن القول أنهم نجحوا في مأربهم لحد بعيد

تنازل السيسي عن تيران وصنافير

أشارت إلى "الفارق بين التاسع من أبريل 2016 و16 يناير 2017 علّق كفاءة عبد الفتاح السيسي فما بالك بابنه محمود في إدارة اختبارات مفصلية كالتي سأوردها كانت مرحلة دقيقة كالتي نعيشها الآن، إما العبور أو السقوط بلا أمجاد

فجر التاسع من أبريل أعلنت الحكومة المصرية -رئيس الوزراء- وليس عبد الفتاح السيسي "إرجاع" جزيرتي تيران وصنافير للسعودية هكذا! بلا إسهاب

فتح السيسي أبواباً لا قبل له بها انتفض الشارع والبرلمان والقضاء وقبض على عشرات المحامين والمواطنين من كل صوب، قبض على كل حامل لعلم مصر في تظاهرات قادتها النخب وصحفيون وسياسيون بارزون

سُيّرت تظاهرات مضادة تحمل أعلام السعودية! كانت هذه الفكرة النميسة التي تفتقت عنها العقلية الأمنية

ناهيك طبعاً عن التعامل الوحشي مع حاملي الأعلام المصرية وحبس المحامين والصحفيين وكل من رفض الانصياع لإعلام سامسونج والحبس العشوائي والشتم ليلاً نهاراً في الخونة محرضي الشعب ذوي الأجنات المتمسكين بجزيرتين "لا راحم ولا جُم" في مدخل خليج العقبة في سيناء! الرد الأمني كان مزيداً من التنكيل ثم قاموا بفعل لا سابقة له حط من شأنهم تماماً

اقتحم الأمن نقابة الصحفيين وقبض على عدد منهم كما اقتحمت منازل عدد من الصحفيين وحبسوا على ذمة قضايا مفبركة

جاء رد نقابة الصحفيين وازنا وحاسماً وضمنت أن يراه كل مصري درساً من دروس النقابة القديمة

ردت ببيان مشفوع بقرار حجب صورة وزير الداخلية من الصحف واستبدالها بتعظيم صورته (نيجاتيف). واعتصم الصحفيون بالنقابة وطلبوا بين عدد من الطلبات إقالة وزير الداخلية وتقديم رئاسة الجمهورية اعتذارا للصحفيين كان موقفا جلا مع سلطة كهذه ترى نفسها آلهة والجميع أقراما

انبرت كفة الأمن والمخابرات والرئاسة تحت توجيه البروباجندا الدعائية والتضليل الإعلامي في تميع ما جرى، صوره بأنها ودیعة عادت لأهلها، أن السعودية طلبتها سنة ١٩٥٠، طلبوا من جمال عبد الناصر في رقدته النجدة فخرج لهم في خطاب يقطع بانها مصرية، أخرجوا متحدئين وراءهم إعلاميون ومؤرخون وخبراء عسكريون فرطوا في ضمائرهم فخرجت لهم مستندات من مصر ومن الخارج

رُفعت قضايا وترافع فيها خير خبراء مصر في القانون (هزّبْتُ أنا شخصيا وزميل لي نسخة فريدة من الأطلس العسكري المصري ليد الأستاذ خالد علي في مرافعاته أمام الإدارية العليا) تقطع بمصرية الجزيرتين

حتى قالوا إن الجزيرتين تقعان في مدخل خليج العقبة ومينائي إيلات والعقبة في الأراضي المحتلة والأردن

انبرى تيار 25-30 في البرلمان في حرب ضروس مع تكتلات الأمن الوطني والمخابرات والمخابرات الحربية ضد قرار السيسي وبطانته ولمع نجم وشخص التيار وانحسرت أضواء السلطة والأمن ومشعوذي التحريض والفضائية في القنوات البائسة، وتحول الأمر لتلاسنات وإقامة الحجج وخرج الأمر من المجلس لقنوات لم يكن لشعبان ومحمود السيسي كلمة فيها ولا سطوة، قنوات الخارج

نُشر في الجريدة الرسمية رقم 33 بتاريخ 17 أغسطس 2017، ويحمل رقم 607 لسنة 2016. "موافقة" عبد الفتاح السيسي على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي تقضي بنقل ملكية جزيرتي تيران وصنافير الاستراتيجيتين إلى السعودية

اعتقد السيسي أن ما كل ما وقع "يومين ويعدوا" ولربما اعتقد محمود السيسي ذلك أيضا لكنهم جميعا كانوا واهمين

جاء يوم تنفس شرفاء مصر فيه الصعداء

إذ حكم القاضي المرحوم أحمد الشاذلي، نائب رئيس مجلس الدولة في السادس عشر من يناير 2017 بأن "سيادة مصر على جزيرتي تيران وصنافير مقطوع بها".

خسر السيسي وبطانته المعركة الأصلية للجزيرتين للأبد، حتى حين نفذ الاتفاق لاحقا لم ينفذ علنا خسر المعركة، وخسرهما محمود السيسي بقوة، بقوة مقطوع بها

معركة التعديلات الدستورية 2019

في تقريرين كليهما بتاريخ الثاني من أغسطس 2019 بعنوانين بارزين، تبارت رويترز والجزيرة في الدفع باسم محمود السيسي كمهندس لمعركة التعديلات الدستورية التي أتاحت لأبيه الاستمرار في الرئاسة بما يناقض الدستور بل وينافي وعوده هو ذاته والتفويضات اللانهائية التي حصل بها على ضمانات من المصريين على بياض

عنوان رويترز كان: تقرير خاص- "هكذا شدد السيسي قبضته على الحكم في مصر". أما الجزيرة فجاء أكثر حدة ومباشرة: "محمود السيسي (...). وقائد كتيبة تعديل الدستور".

سمت الجزيرة وعددت ثلاثة لا رابع لهم من حلقة الثقة الأقرب من عبد الفتاح السيسي: محمود السيسي ورئيس المخابرات عباس كامل ومحمد أبو شقة مستشاره القانوني بدأوا يعدون العدة بالفعل لتخطيط التعديلات الدستورية منذ أشهر قبل إعلانها تقريبا مباشرة بعد توليه الحكم في دورة رئاسية ثانية في أبريل 2018.

ملف شائك جدا أسس لاستقطاب قوي داخل مجلس النواب؛ فصف المعارضين للتعديلات رأس حربتهم تيار 25-30 وقف للتعديلات باعتبارها تأسيسا لبقاء عبد الفتاح السيسي لفترة قد تمدد بلا رقابة وتمدد مساحة سيطرته على السلطات الأخرى في الدولة، بينما التيارات الموالية وفقا ببيانات صحف عربية وعالمية بحسب تقارير اطلعت عليها من بينها التايمز البريطانية فإن العميد محمود السيسي أشرف على لجنة "غير رسمية" ترأب تعديل الدستور

عنوان هذا التقرير كان "السيسي يجند أبناءه لمساعدته على البقاء في الحكم حتى 3030" وأشار لأدوار أبنائه الثلاثة الذكور محمود ومصطفى وحسن واستبعد فقط أية السيسي من التأثير

اللافت كان اهتمام الصحف الإسرائيلية بدور محمود السيسي تحديدا في معركة التعديلات الدستورية

هآرتس كونها متابعة دقيقة لكل شاردة في مصر طرحت السؤال مباشرة؛ لماذا سحب السيسي ابنه خارج دائرة الضوء؟ التاريخ كان الخامس والعشرين من نوفمبر 2019.

هذا التوقيت جاء بعد اتخاذ قرار عبد الفتاح السيسي (في الظاهر أو حقيقة) بإبعاد محمود عن المشهد وإرساله لروسيا في مهمة طويلة

مظاهرات محمد علي 2019

لفتت إلى أنه في عام 2019 حالة من الفوضى والاستبعاد والتغريبات والتبادل في عام 2019 صدّرت الاسمين محمود السيسي وأحمد شعبان إلى الواجهة، خصوصا بعد تأليب المقاول محمد علي للرأي العام على السيسي وبطانته، وبرغم خصومته الشخصية واعترافه بأنه جزء من هذا النظام إلا أن الإغلاق الكلي للمجال العام آنذاك ولّد إعجابا بالندرة وحشد فعلا لمظاهرات راح ضحيتها كثيرون للأسف وتسببت في إخفاء وسجن كثيرين

درس قاس لم يتعلمه لا السيسي ولا المشتغلين معه؛ الكبت يولد للانفجار

المقابلة التلفزيونية الحصرية لمحمد علي

واستكملت، قبل حوار التلفزيوني الحصري مع الممثل والمقاول محمد علي، أتى على ذكر محمود السيسي أكثر من مرة في تغريداته ومقاطعه المصورة مملا إياه كثيرا مما يشتكي منه المواطنون سواء في الأداء الاقتصادي، السياسات المالية أو في الفساد المتأصل في المؤسسة العسكرية

وعلى الرغم من اختفاء محمد علي لفترة طويلة بعد المقابلة، إلا أنه في مقطوعاته المصورة في 2019 بين الفينة والأخرة كان يتحدث بجرأة عن محمود السيسي باعتباره العقل المدبر والشريك الصامت لمعظم خطوات عبد الفتاح السيسي على الصعيدين المخابراتي والإعلامي

على الرغم من ذلك تفادى محمد علي ذكر محمود السيسي قطعيا في الحوار، كان حذرا جدا

احتجاز رشا قنديل 2020 واستجوابها من هو رقم 2؟

وأضافت، "احتُجزت وخضعت للاستجواب عن مكان محمد علي لساعات عند عودتي لمصر في رحلة اعتيادية أكتوبر عام 2020 بعد الحوار تقريبا بعام واحد، لأن حوار مع محمد علي كان غير معروف المكان (وهو بالبداية ليس محل ما يختبئ)!

لكن فقرة بعينها جعلتني أشك في المحررين وأبحث أكثر تقول: ”ومن الصعب ألا نعتقد أن نجل السيسي لم يكن على علم بتحركات ريجيني حتى قبل اختفائه“

لكن حتى الآن لم يذكر أحد ذلك على الإطلاق

بعض التقارير المجهولة التي وصلت عبر RegeniLeaks، المنصة المحمية التي أنشأتها “l’Espresso” للبحث عن الحقيقة والعدالة للباحث الإيطالي، أفادت بتفاصيل مثيرة للقلق حول هذا الموضوع

ونظراً لحساسية الأمر، لا تزال هذه المقالات قيد الفحص من قبل هيئة التحرير“ كان هذا 2016.

في يونيو 2020 أعرب رئيس الوزراء الإيطالي عن توجسه من التباطؤ المصري في إظهار التعاون مع إيطاليا بهذا الشأن

أحد الباحثين المصريين في العلوم السياسية في حديثه مع التقرير الأفريقي قال عن مسافة محمود السيسي من قضية ريجيني تحديداً منطوقاً مقبولاً بحكم منصبه الحساس في المخابرات العامة؛ قال: ”على الأقل كان على دراية باختفاء ريجيني، حتى لو لم يعط الأوامر بذلك“. عشرات التطورات والالتزامات آخرها كان قبل شهر واحد وبالطبع كانت كلها تطورات مربكة ومركبة، لا تزال إيطاليا تصر على استدعاء عبد الفتاح السيسي شاهداً وتعتبر أن رُتباً عُليا تورطت أو كانت على دراية بما حدث للباحث ريجيني، بينما تصر القاهرة على أنها لم تكن طرفاً جامعات وجهات حقوقية لا تزال تذكر الباحث جوليو وتتمنى لروحه السلام ولم يثبت أي طرف تورط محمود السيسي قطعياً ارتباطه بقتل ريجيني

حادث طائرة زامبيا

وقالت إن طريقة عمل اللجان الإعلامية أو كما يحلو للصحفيين تسميتها ”الميليشيات الإلكترونية“ بنشاط محمود على قلة المعلومات في البداية في حادث تلك الطائرة في أغسطس من عام 2023 هو ما جعل البحث والاستقصاء الصحفي يترك ما بيده وتفرغنا جميعاً حرفياً نقلب في هذه القصة بحثاً عن أي علاقة للسلطة في مصر أرعبت هذه اللجان بهذه الطريقة لتخرج كلها بكثافة ”من على رأسه بطحة“ وهي بالمناسبة أحد أفضل مزايا غياب اللجان الإلكترونية، تفتن على المصيبة فتلتفت نظر الصحفيين إليها! بارعون هم في ذلك! قصر النظر والحداثة في الجهاز الجديد أفضى بهم لكارثة أكبر من كارثة ريجيني، هذه المرة التزموا الصمت التام

هكذا هم إما عشوائية مدمرة، أو صمت مدمر، لا حرفة ولا خبرة

جاء إعلان زامبيا عن احتجاز 6 مصريين كانوا على متن الطائرة ليهتك حاجز الصمت تماماً

جرأ الصحفيين على الاستدلال بل على الاتهام من الصحفيين الأكثر شباباً وحديثي العهد بصياغة خبر بهذا الحجم

ما أكد حدسي كان الاستمرار في الصمت المطبق من الجهاز (المخابرات العامة) و من الخارجية حتى بعد الإعلان الرسمي الزامبي باحتجاز 6 مصريين وإشارة إلى عمل غير قانوني

الصمت هذه المرة أخطأ ميعاده، فثبت الرواية الزامبية أكثر صور مصرية قديمة نشرت على صفحة وزارة الخارجية تظهر فيها نفس الطائرة، كان أضعف رد وعلى استحياء وإن لم يشي بصراع الأجهزة فقد كشف تحبوا غير هين وغياب كامل لقرار يُرد به على هذه

المصيبة

بقليل من الأدوات، ثبت أن الطائرة كانت تُستخدم فقط لنقل رتب (الداخلية) الرفيعة لحضور اجتماعات دولية، وعادة يكون هذا غطاء جيد

لسفر عنصر مخابرات أو اثنين لتغطية الرحلة لكتابة تقرير للجهاز أو لتأدية مهمة استخباراتية أصلاً فتكون الطائرة غطاءً آمناً

عدة مصادر أمنية رصدت أن إبراهيم العرجاني سبق وتحرك على متن نفس الطائرة في رحلة لليبيا للقاء سياسيين وعشائر ليبية

مسرعة اتحاد قبائل سيناء وفيهم القاطع لحادث الطائرة أصلاً وشى بصحة وجود العرجاني على متن تلك الطائرة بالذات

الغريب أن مالك الطائرة رفض تتبعها وإدراج أرقامها في أبراج المراقبة وتعليمات أخرى من شركة المتحدة للإعلام بالأمر نفسه وهو ما صعب الطرق أمامنا في الصحافة في تتبع الطائرة ومعرفة وجهتها لكننا تتبعناها بالفعل

حتى وقع أمر ما؛ بيان لوكالة الأنباء المصرية الشرق الأوسط لمصدر ”مجهول“، وهذه سابقة فريدة جداً من نوعها للوكالة الرصينة حتى بعد وضعها رهينة للإعلام المهيم تخالف الرواية في زامبيا

كان البيان يوم 29 أغسطس 2023 ونصه كالتالي ”أكد مصدر مطلع لوكالة أنباء الشرق الأوسط أن السلطات المصرية تنسق مع نظيرتها الزامبية بشأن التحقيقات مع المصريين المحتجزين بدولة زامبيا، وتتابع بشكل مستمر تطورات الإجراءات القانونية تجاههم“

كما أكد المصدر أن الجهات المعنية تتابع عن كثب سلامة سير إجراءات التحقيق معهم وفقاً لقواعد القانون الدولي“.

صدور النبأ الضعيف من وكالة أنباء الشرق الأوسط هو حيلة قديمة كي لا يذاع لا في قنوات المخابرات ولا الأمن (قنوات المتحدة) ولا يصدر من الرئاسة ولا الخارجية ولا حتى مجلس الوزراء وهذا حتى بروتوكولياً مهين للدولة المقابلة زامبيا ويعد صيانياً ناهيك عن صلفه الخالي من الحنكة الدبلوماسية

ناسون باندا من مكتب مكافحة المخدرات قال على التلفزيون الزامبي صوتاً وصورة ”إن الطائرة جاءت من مصر إلى زامبيا وإن بيانات الطائرة تظهر أنها كانت عائدة إلى مصر مرة ثانية“، زامبيا أعلنت عن ضبط 127 كيلوجرام من ”الذهب غير الخام“ ”مشكوك في أصوله“ وأسلحة نارية و126 ذخيرة نارية و5.7 مليارات دولار لدى هبوط الطائرة في لوساكا، وقد مثل خمسة مصريين وستة زامبيين متواطئين أمام محكمة في زامبيا

بسبب التعقيم الإعلامي المطلق وتفاهة الإعلام المصري الموالي حتى دون حرفة مستهزئاً بمشاهديه، اضطر الجمهور المصري الاعتماد على نفس المصادر التي يستमित إعلام السامسونج أن يقتل رغبة الناس فيه

بالصمت والتضييق وحجب المعلومات وغياب تام للشفافية والكذب المنهجي كانت النتيجة أن جرأ مصادر الإعلام التي صرف ملايين الجنيهات ليغطي عليها وخرج من كل معاركه أمامها بلا أي مكاسب

نسبت قنوات ومواقع محسوبة على تيارات الإسلام السياسي لمحمود السيسي واللواء عباس كامل أنهما زارا شركة متورطة في غسل الأموال في فرانكفورت في ألمانيا وأن شركة swift holding قابلاً الشريك الأساسي Michael finite بالتزامن مع الكشف عن تهريب عملة صعبة وسبائك من الذهب بكميات كبيرة من مصر إلى زامبيا وعلى متنها ”مجموعة من المصريين المقربين من دوائر صنع القرار“ تعمل الشركة في الظاهر كشركة لسمسة العقارات وعلى طريق عمليات البيع والشراء للعقارات يتم غسل الأموال ويصعب تتبعه

القضية الأبرز عالمياً كانت مينديز وإدانة وائل حنا

وأوضحت أنها قصة الذهب والرشوة تتكرر ثانياً لتترك الأولى في طائرة زامبيا بخيوط كثيرة قد تتشابه في بعض القرائن فترقى لاستدلالات

حلقات قصة السيناتور روبرت مينديز لم تنته إلا في التاسع والعشرين من يناير هذا العام بعد أن نُبت الحكم على السيناتور الديمقراطي السابق عن ولاية نيو جيرسي روبرت مينديز بالسجن 11 عاماً بعد إدانته بتهم تلقي الرشى والفساد وعاملته لدولة أجنبية هي مصر

تلقى مينديز أموالا وسيارة مرسيدس وسبائك ذهبية في مقابل مساعدة 3 من رجال الأعمال ودوائر سيادية من المسؤولين المصريين في تغيير قرارات في جهات رسمية أمريكية توافق مصالح جهات سيادية مصرية[]
قد يراها البعض "شطارة دبلوماسية" لكن هؤلاء البعض بحاجة لقراءة قصة الفساد كاملة، فضلا عن أنهم يقبلون مبدأ الرشوة والارتشاء لتلبية مصالح يفترض أنها حقوق لمصر لا تؤخذ بالرشوة[]
المدعي العام دفع في لائحة الاتهام التي أخذ بها في الحكم ضد مينديز بأن السيناتور السابق ضغط على وزارة الزراعة الأمريكية بشأن احتكار أحد المتهمين المدانين وهو مصري واسمه وائل حنا توريد اللحوم المختومة بوشم "الجلال" من كل أنحاء العالم إلى مصر كما حكم على وائل حنا بثمان سنوات سجنًا، ورجل الأعمال المصري الذي قدم المسؤولين السيادةيين المصريين إلى مينديز قبل وأثناء تولي الأخير عضوية لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي حيث أثر بالرشى على المجلس في قرارات تتعلق بمصر[]
كتب عن وائل حنا صاحب الثروة العربية التي بدأت بتأسيس شركته بقرار سيادي في الولايات المتحدة وكيفية صعوده ومدته في 2017، والسلطات السيادية المسؤولة عن هذا الفساد في تحقيقي مفتوح المصادر مشفوعا بالأدلة عن أحد المدانين فيه وهو وائل حنا محتكر لتصدير اللحوم الجلال في مصر وجهات "ما